

قطر تعزز حضورها في سوق الغاز بخطوات توسع جريئة

زيادة الإنتاج بنحو 40 في المئة تقوّض قدرات المنافسين وتثير مخاوف تخمة المعروض



توسعت الغاز القطري تثير مخاوف المنافسين

ومن المقرر أن تظل السوق الأسرع نموا لواردات الغاز المسال، مضيفاً «أن قطر ربما تستهدف أيضا زيادة مبيعات الهند وجنوب شرق آسيا».

وقال المحللون إن التسويق الجريء من قطر قد لا يكون خيرا جيدا بالنسبة للمصدرين الآخرين.

وقال كافونيك من كريد سويس «التوسع القطري سيضيق الفجوة التي قد تحتاج فيها السوق إلى المزيد من الإمدادات الجديدة إلى ما بعد 2028».

وأضاف «في ضوء كميات الغاز القطري التي لم تعثر على مشتر بعد، فإن اتخاذ قرار استثمار نهائي في مشروعات أخرى على المدى القريب قد يخلق تخمة معروض في الفترة بين 2026 و2028، مما قد يؤدي إلى ضغوط على الأسعار الفورية».

وقال جايلز فاربر من شركة وود ماكنزي إنه من المتوقع أيضا أن تزيد كميات الغاز القطري المتجهة إلى شمال غرب أوروبا، بعد أن اتفقت قطر في العام الماضي على حجز سعة تخزينية في مرفأين للغاز في أيل أوف جرين ببريطانيا ومونتوار في فرنسا.

وتستهدف قطر للبترول كذلك المشترين الساعين إلى المزيد من الشفافية في ما يتعلق بانبعثات الكربون.

غير أن المحللين يقولون إن الشركة ستضطر إلى إيجاد مصادر جديدة للطالب على كميات الغاز المسال الكبيرة، التي تنتجها ولم يتعاقد عليها.

وقال ديوار «من المرجح أن تكون الصين محور تركيز رئيسيا لأنها ما زالت غير ممثلة بشكل عام في محافظتها،

فوجئوا بعدم حاجتهم إليها. لذلك فإن المنافسين الذين يتيحون إمكانية إعادة البيع إلى طرف ثالث أو خيارات تسمح للمشترين بإلغاء المشتريات خلال فترة محددة، ربما تكون لهم الأفضلية في الفوز بالصفقات في هذه الحالة».

وقال عدد من المتعاملين إن الشركة وقعت أيضا اتفاقا طويل الأجل مع فيتول لتوريد الغاز المسال إلى بنغلاديش الشهر الماضي، وكانت نشطة في السوق الفورية حيث قدمت أسعارا تنافسية.

وقال المتعاملون إن وحدة التجارة التابعة لقطر للبترول، والمؤسسة حديثا، فازت بالعديد من المناقصات لتوريد شحنات فورية إلى باكستان والهند وتايوان منذ إنشائها في أواخر العام الماضي.

العام 2016، وهي واحدة من أقل الصفقات الموقعة تسعيرا على الإطلاق.

وعادة ما يجري التعبير عن أسعار عقود الغاز المسال على أنها «بنسبة ميل» مقابل أسعار برنت، مما يعني نسبة مئوية من هذا السعر.

وقال مصدر من مصدر منافس لرويترز، طلب عدم الكشف عن هويته لأنه غير مصرح له بالحديث مع وسائل الإعلام، «سيكون من الصعب منافستهم بهذه الأسعار، لذا فإن ما قد يتمكن البائعون الآخرون من المنافسة عليه هو توفير المزيد من المرونة».

وعلى سبيل المثال، تبع قطر للبترول شحناتها على أساس التسليم في ميناء محدد سلفا، مما يجعل من الصعب على المشترين إعادة توجيه الشحنات إذا

عززت قطر حضورها في سوق الغاز العالمية بخطوات توسع جريئة في ظل خطتها لزيادة إنتاج الغاز المسال عبر حقل الشمال، في وقت يحاول فيه المنافسون تحقيق تعادل بين الإيرادات والتنفقات، مما يقوض فرص المنافسين ويدعم هيمنة الدوحة كأكبر مصدر للغاز المسال في العالم، غير أن المخاوف تبقى قائمة حسب خبراء، من أن تشكل كميات الغاز القطري التي لم تعثر على مشتر بعد، تخمة في المعروض على المدى القريب.

الدوحة - تعمل قطر للبترول، أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم،

على زيادة الضغط على منافسيها ذوي التكاليف المرتفعة، من خلال خطط توسع جريئة ستعزز الإمدادات على مدى العشر سنوات المقبلة، وربما تدفع الأسعار إلى المزيد من الانخفاض.

وفي وقت يبذل فيه المنافسون جهودا مضنية لتحقيق تعادل الإيرادات والتنفقات في ظل انخفاض الأسعار، أعلنت الشركة القطرية الشهر الماضي أنها ستزيد إنتاج الغاز المسال بنحو 40 في المئة إلى 110 ملايين طن سنويا بحلول 2026 في المرحلة الأولى من توسعة حقل الشمال، أكبر مشروع غاز مسال منفرد في العالم.

وقال المدير في مركز تائير الطاقة التابع لمجموعة بوسطن الاستشارية اليكس ديوار، إن «سعر التعادل لشحنة متجهة من قطر إلى شمال شرق آسيا أكبر الاسواق، يقدر بنحو أربعة دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة مع وحدة حرارية بريطانية من روسيا وموزمبيق والولايات المتحدة».

وأضاف أن سعر التعادل من أستراليا، قبل قرار الاستثمار النهائي، يدور بين سبعة دولارات وحوالي 11 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ويعني الجمع بين توسعة حقل الشمال، وحلول أجال العقود مع المشترين الحاليين، ومشروع مرفأ جولدن باس المشترك المزمع في الولايات المتحدة، أن يتوافر لدى عملاق الغاز على الأرجح بين 70 ونحو 75 مليون طن سنويا من الغاز المسال غير المتعاقد عليه لبيعه بحلول 2027، وفقا لتقديرات المحللين.

وأبدت قطر للبترول بالفعل استعدادها لخفض الأسعار للفوز بصفقات، كما حدث الشهر الماضي عند تسعير صفقة جديدة مدتها عشر سنوات مع باكستان «بنسبة ميل» تبلغ 10.2 في المئة من سعر خام برنت مقارنة مع 13.37 في المئة في صفقة مدتها 15 عاما وقعت

الدوحة - تعمل قطر للبترول، أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم،

على زيادة الضغط على منافسيها ذوي التكاليف المرتفعة، من خلال خطط توسع جريئة ستعزز الإمدادات على مدى العشر سنوات المقبلة، وربما تدفع الأسعار إلى المزيد من الانخفاض.

وفي وقت يبذل فيه المنافسون جهودا مضنية لتحقيق تعادل الإيرادات والتنفقات في ظل انخفاض الأسعار، أعلنت الشركة القطرية الشهر الماضي أنها ستزيد إنتاج الغاز المسال بنحو 40 في المئة إلى 110 ملايين طن سنويا بحلول 2026 في المرحلة الأولى من توسعة حقل الشمال، أكبر مشروع غاز مسال منفرد في العالم.

وقال المدير في مركز تائير الطاقة التابع لمجموعة بوسطن الاستشارية اليكس ديوار، إن «سعر التعادل لشحنة متجهة من قطر إلى شمال شرق آسيا أكبر الاسواق، يقدر بنحو أربعة دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة مع وحدة حرارية بريطانية من روسيا وموزمبيق والولايات المتحدة».

وأضاف أن سعر التعادل من أستراليا، قبل قرار الاستثمار النهائي، يدور بين سبعة دولارات وحوالي 11 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ويعني الجمع بين توسعة حقل الشمال، وحلول أجال العقود مع المشترين الحاليين، ومشروع مرفأ جولدن باس المشترك المزمع في الولايات المتحدة، أن يتوافر لدى عملاق الغاز على الأرجح بين 70 ونحو 75 مليون طن سنويا من الغاز المسال غير المتعاقد عليه لبيعه بحلول 2027، وفقا لتقديرات المحللين.

وأبدت قطر للبترول بالفعل استعدادها لخفض الأسعار للفوز بصفقات، كما حدث الشهر الماضي عند تسعير صفقة جديدة مدتها عشر سنوات مع باكستان «بنسبة ميل» تبلغ 10.2 في المئة من سعر خام برنت مقارنة مع 13.37 في المئة في صفقة مدتها 15 عاما وقعت

وقال سول كافونيك المحلل لدى كريد سويس إن «التسويق القطري لديه القدرة على تقويض المصدرين المنافسين، وقد ساعد بالفعل في الضغط على أسعار عقود الغاز المسال على مدى العامين

الآخرين».

وقال تشونج جي شين المدير لدى شركة الأبحاث آي.إتش.أس ماركيت «بهذا القرار، ستعيد قطر مرة أخرى تأكيد

ومن المتوقع أن تعلن الشركة خطط توسعة المرحلة الثانية هذا العام، والتي ستعرف طاقة الغاز المسال بحلول 2027 إلى 126 مليون طن سنويا، وهو ما يكفي لتلبية إجمالي احتياجات الاستيراد لكل من اليابان وكوريا الجنوبية، أكبر وثالث أكبر مستوردي الغاز المسال في العالم على التوالي.

وقال سول كافونيك المحلل لدى كريد سويس إن «التسويق القطري لديه القدرة على تقويض المصدرين المنافسين، وقد ساعد بالفعل في الضغط على أسعار عقود الغاز المسال على مدى العامين

الآخرين».

وقال تشونج جي شين المدير لدى شركة الأبحاث آي.إتش.أس ماركيت «بهذا القرار، ستعيد قطر مرة أخرى تأكيد

ومن المتوقع أن تعلن الشركة خطط توسعة المرحلة الثانية هذا العام، والتي ستعرف طاقة الغاز المسال بحلول 2027 إلى 126 مليون طن سنويا، وهو ما يكفي لتلبية إجمالي احتياجات الاستيراد لكل من اليابان وكوريا الجنوبية، أكبر وثالث أكبر مستوردي الغاز المسال في العالم على التوالي.

وقال سول كافونيك المحلل لدى كريد سويس إن «التسويق القطري لديه القدرة على تقويض المصدرين المنافسين، وقد ساعد بالفعل في الضغط على أسعار عقود الغاز المسال على مدى العامين

الآخرين».

وقال تشونج جي شين المدير لدى شركة الأبحاث آي.إتش.أس ماركيت «بهذا القرار، ستعيد قطر مرة أخرى تأكيد

ومن المتوقع أن تعلن الشركة خطط توسعة المرحلة الثانية هذا العام، والتي ستعرف طاقة الغاز المسال بحلول 2027 إلى 126 مليون طن سنويا، وهو ما يكفي لتلبية إجمالي احتياجات الاستيراد لكل من اليابان وكوريا الجنوبية، أكبر وثالث أكبر مستوردي الغاز المسال في العالم على التوالي.

وقال سول كافونيك المحلل لدى كريد سويس إن «التسويق القطري لديه القدرة على تقويض المصدرين المنافسين، وقد ساعد بالفعل في الضغط على أسعار عقود الغاز المسال على مدى العامين

الآخرين».

وقال تشونج جي شين المدير لدى شركة الأبحاث آي.إتش.أس ماركيت «بهذا القرار، ستعيد قطر مرة أخرى تأكيد

ومن المتوقع أن تعلن الشركة خطط توسعة المرحلة الثانية هذا العام، والتي ستعرف طاقة الغاز المسال بحلول 2027 إلى 126 مليون طن سنويا، وهو ما يكفي لتلبية إجمالي احتياجات الاستيراد لكل من اليابان وكوريا الجنوبية، أكبر وثالث أكبر مستوردي الغاز المسال في العالم على التوالي.

وقال سول كافونيك المحلل لدى كريد سويس إن «التسويق القطري لديه القدرة على تقويض المصدرين المنافسين، وقد ساعد بالفعل في الضغط على أسعار عقود الغاز المسال على مدى العامين

الآخرين».

وقال تشونج جي شين المدير لدى شركة الأبحاث آي.إتش.أس ماركيت «بهذا القرار، ستعيد قطر مرة أخرى تأكيد

ومن المتوقع أن تعلن الشركة خطط توسعة المرحلة الثانية هذا العام، والتي ستعرف طاقة الغاز المسال بحلول 2027 إلى 126 مليون طن سنويا، وهو ما يكفي لتلبية إجمالي احتياجات الاستيراد لكل من اليابان وكوريا الجنوبية، أكبر وثالث أكبر مستوردي الغاز المسال في العالم على التوالي.

وقال سول كافونيك المحلل لدى كريد سويس إن «التسويق القطري لديه القدرة على تقويض المصدرين المنافسين، وقد ساعد بالفعل في الضغط على أسعار عقود الغاز المسال على مدى العامين

برلمان لبنان يقر قرضا بنحو 200 مليون دولار لشركة الكهرباء

الكهربائي، وصلت 20 ساعة يوميا في بعض المناطق، بالتزامن مع شح الوقود اللازم لتوليد الطاقة سواء لشركة الكهرباء، أو لدى أصحاب المولدات الصغيرة.

وبسبب معاناة لبنان من انقطاع متكرر للكهرباء نتيجة اتخاذ الحكومة نظاما للترشيح والتقنين، خرجت احتجاجات شعبية منددة بانقطاع الطاقة عن المنازل منذ الشهر الماضي.

وسبق أن كشف لبنان، أنه سيتلقى شحنات وقود من العراق بأسعار الأسواق العالمية، وذلك في مسمى إلى حل مشكلة توليد الكهرباء التي تفاقم في العام الماضي مع أزمة شح الدولار وتخبط الحكومات المتعاقبة معالجة هذه المعضلة المزيلة.

وهذا الغرض انعقد اجتماع شاركت فيه لجان المال والموازنة والإدارة والعدل برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري لدراسة الطلب المستعجل بالحصول على القرض.

وفي تصريح للصحافيين بعد الجلسة، قال النائب هادي أبو الحسن عن الحزب الاشتراكي «في كل المراحل كانت المعاملة هي السُلطة أو العتمة، لكن الحل موجود في تنفيذ إصلاحات حقيقية.. ودون ذلك فهو ابتزاز».

وتصر البلاد بإحدى أسوأ مراحلها الاقتصادية على الإطلاق، ما بين هبوط في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار إلى متوسط 14.5 ألف ليرة في السوق الموازية، مقابل 1510 ليرات في السوق الرسمية. وتسببت أزمة شح النقد الأجنبي في ارتفاع أسعار المستهلك إلى ما فوق 60 في المئة خلال 2020، بحسب بيانات رسمية. ويواجه لبنان ساعات انقطاع طويلة للتيار

ويمثل الألمنيوم الذي تنتجه الشركة، ثاني أكبر الصادرات المصنوعة في الإمارات من حيث القيمة بعد صادرات الهيدروكربون وهي تقوم بتزويد أكثر من 350 زبونا بالألمنيوم في ما يزيد على 60 بلدا في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا والأميركتين.

وتشير بيانات الشركة إلى أن نحو 10 في المئة من الإنتاج يتم بيعه إلى عملائها في البلاد، ما يلبي الاحتياجات المتنامية لقطاع التصنيع المحلي.

وفي العام 2017، باعت الشركة 268 ألف طن من معدن الألمنيوم لعملائها في الدولة مقارنة مع 262 ألف طن قبل عام، بما في ذلك مبيعات المعدن السائل الحار لعملاء ينشطون بالقرب من مصهر الطويلة التابع للشركة في أبوظبي.

وتقوم شركة الإمارات العالمية للألمنيوم بتصدير أكثر من 90 في المئة من إنتاجها السنوي إلى أكثر من 350 عميلا في نحو 70 دولة حول العالم، وتضم قائمة أسواقها الرئيسية كلا من آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا والأميركتين. وتمتلك الشركة الإماراتية مؤسسة غينيا ألومينا كوربوريشن وهو مشروع لتعدين البوكسيت ومصفاة للألومينا في غرب أفريقيا فضلا عن مكاتب خارجية، تمنحها تواجدا عالميا بارزا.

ويعمل الألمنيوم الذي تنتجه الشركة، ثاني أكبر الصادرات المصنوعة في الإمارات من حيث القيمة بعد صادرات الهيدروكربون وهي تقوم بتزويد أكثر من 350 زبونا بالألمنيوم في ما يزيد على 60 بلدا في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا والأميركتين.

وتشير بيانات الشركة إلى أن نحو 10 في المئة من الإنتاج يتم بيعه إلى عملائها في البلاد، ما يلبي الاحتياجات المتنامية لقطاع التصنيع المحلي.

وفي العام 2017، باعت الشركة 268 ألف طن من معدن الألمنيوم لعملائها في الدولة مقارنة مع 262 ألف طن قبل عام، بما في ذلك مبيعات المعدن السائل الحار لعملاء ينشطون بالقرب من مصهر الطويلة التابع للشركة في أبوظبي.

وتقوم شركة الإمارات العالمية للألمنيوم بتصدير أكثر من 90 في المئة من إنتاجها السنوي إلى أكثر من 350 عميلا في نحو 70 دولة حول العالم، وتضم قائمة أسواقها الرئيسية كلا من آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا والأميركتين. وتمتلك الشركة الإماراتية مؤسسة غينيا ألومينا كوربوريشن وهو مشروع لتعدين البوكسيت ومصفاة للألومينا في غرب أفريقيا فضلا عن مكاتب خارجية، تمنحها تواجدا عالميا بارزا.

وتشير بيانات الشركة إلى أن نحو 10 في المئة من الإنتاج يتم بيعه إلى عملائها في البلاد، ما يلبي الاحتياجات المتنامية لقطاع التصنيع المحلي.

وفي العام 2017، باعت الشركة 268 ألف طن من معدن الألمنيوم لعملائها في الدولة مقارنة مع 262 ألف طن قبل عام، بما في ذلك مبيعات المعدن السائل الحار لعملاء ينشطون بالقرب من مصهر الطويلة التابع للشركة في أبوظبي.

وتقوم شركة الإمارات العالمية للألمنيوم بتصدير أكثر من 90 في المئة من إنتاجها السنوي إلى أكثر من 350 عميلا في نحو 70 دولة حول العالم، وتضم قائمة أسواقها الرئيسية كلا من آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا والأميركتين. وتمتلك الشركة الإماراتية مؤسسة غينيا ألومينا كوربوريشن وهو مشروع لتعدين البوكسيت ومصفاة للألومينا في غرب أفريقيا فضلا عن مكاتب خارجية، تمنحها تواجدا عالميا بارزا.

الإمارات العالمية للألمنيوم تسجل قفزة في الأرباح

63 في المئة قيمة زيادة الأرباح قبل احتساب الضرائب

منتجات الألمنيوم الإماراتية اعتبارا من الأول من فبراير، لكن الرئيس الحالي جو بايدن عدل عن القرار في الأول من فبراير.

وقال المدير المالي زهير الرجراجي لرويترز حين سئل عما إذا كانت الشركة وضعت الرسوم الجمركية في الحسبان أصرا واقعا بالنسبة إلى الشركة منذ 2018، لذا فإن كل هذا مأخوذ في الاعتبار.

وأبلغ بن كلبان رويترز أنه شعر بخيبة أمل بعض الشيء بسبب القرار الأخير، مضيفا أن شركته مورد مهم للولايات المتحدة.

وأعرب عن أمه في توصل الحكومتين لحل مناسب. وقال الرجراجي إن أي قرار بشأن طرح عام أولي يرجع كليا للمساهمين.

والإمارات العالمية للألمنيوم ملوكة مناصفة للصندوقين الحكوميين مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية وشركة مبادلة للاستثمار بأبوظبي. وأنهت الشركة 60 في المئة من مشروع توسع يرفع طاقة إنتاج المعدن الساخن بواقع 78 ألف طن سنويا.

وقال بن كلبان إن المرحلة الأولى ستستكمل الشهر المقبل ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الأخيرة في سبتمبر أو أكتوبر.

وتواصل الشركة الاستثمار في تطوير تقنياتها الخاصة بعملية الصهر الأمر الذي مكنتها من قيادة دفعة الابتكار في القطاع بينما يساهم الاستخدام المتنامي للتقنيات المتطورة مثل الروبوتات والذكاء الآلي وتحليل البيانات في تحسين الأداء التشغيلي للشركة بشكل متواصل.

حافظت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم على وتيرة تحقيق الأرباح بفضل مرونة في مزيج المنتجات والتركيز على التكاليف ما مكن من التحكم فيها وضمان نمو إنتاج المشاريع الجديدة.

دبي - أعلنت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم الثلاثاء زيادة بنحو 63 في المئة في الأرباح قبل الضرائب بفضل مرونة في مزيج المنتجات مع التركيز على التكاليف التي يمكن التحكم فيها ونمو إنتاج المشاريع الجديدة.

وقالت الشركة، التي تنتج حوالي 4 في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي من الألمنيوم، إن الأرباح السنوية المعدلة قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات واستهلاك الدين زادت في 12 شهرا حتى 31 ديسمبر إلى 4.1 مليار درهم (1.13 مليار دولار) من 2.5 مليار قبل عام.

لكن الإيرادات هبطت تسعة في المئة إلى 18.7 مليار درهم، وهو ما قالت إنه

راجع إلى انخفاض الأسعار وهبوط في الطلب على منتجات القيمة المضافة.

وانخفضت أسعار الألمنيوم العام الماضي مع تعثر النشاط الصناعي والطلب بسبب إجراءات الإغلاق المرتبطة بفايروس كورونا، بينما ارتفع الإنتاج 2.5 في المئة لمستوى قياسي عند 65.3 مليون طن.

وقال عبدالناصر بن كلبان الرئيس التنفيذي للشركة في بيان إن «أسعار الألمنيوم المعيارية ستظل على الأرجح عند حوالي ألفي دولار هذا العام».

وفي اليوم الأخير في منصبه، ألغى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب رسوما بنسبة عشرة في المئة على معظم

رئيس مجلس الوزراء العراقي قد وافق على صفقة لتصدير نصف مليون طن من الوقود إلى لبنان سنويا. وتعد الطاقة من أكبر هواجس اللبنانيين بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية.

رئيس مجلس الوزراء العراقي قد وافق على صفقة لتصدير نصف مليون طن من الوقود إلى لبنان سنويا. وتعد الطاقة من أكبر هواجس اللبنانيين بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية.

رئيس مجلس الوزراء العراقي قد وافق على صفقة لتصدير نصف مليون طن من الوقود إلى لبنان سنويا. وتعد الطاقة من أكبر هواجس اللبنانيين بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية.



هادي أبو الحسن
الحل يكمن في تنفيذ إصلاحات حقيقية وما دون ذلك فهو ابتزاز



عبدالناصر بن كلبان
أسعار الألمنيوم المعيارية ستظل على الأرجح عند ألفي دولار



رافد مستدام للاقتصاد